المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء
- قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 4
1. تقديم موجز الاستراتيجية..... 5
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019..... 8
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج..... 10
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 11
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 19
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 21
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 24
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 27
برنامج 408 : برنامج الطرق..... 28
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 28
2. مسؤول البرنامج..... 28
3. المتدخلين في القيادة..... 29
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 29
برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري..... 34
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 34
2. مسؤول البرنامج..... 34
3. المتدخلين في القيادة..... 34
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 35
برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية..... 42
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 42
2. مسؤول البرنامج..... 42
3. المتدخلين في القيادة..... 43
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 43
برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية..... 48

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....48
2. مسؤول البرنامج.....48
3. المتدخلين في القيادة.....48
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....49
برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه.....53
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....53
2. مسؤول البرنامج.....53
3. المتدخلين في القيادة.....54
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....54
برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية.....59
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة.....59
2. مسؤول البرنامج.....59
3. المتدخلين في القيادة.....59
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....59
الجزء الثالث : محددات النفقات.....60
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان.....61
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.....61
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان.....63
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية.....64

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

تعد وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء من بين أهم الفاعلين الاقتصاديين للبلاد، حيت تساهم في الإقلاع الاقتصادي للمملكة من خلال الاستراتيجيات الاستباقية التي تنفذها في إطار مهامها.

ولتعزيز هذا الدور، وجب تكثيف الجهود لرفع التحديات التي تواجه القطاع خاصة فيما يتعلق ب:

1. المشاركة في تحقيق نمو قوي ومستدام مع المساواة بين المناطق؛
2. حماية وتعزيز رصيد البنيات التحتية للنقل؛
3. اعتماد رؤية شاملة ومتكاملة لأنظمة النقل والخدمات اللوجستيكية؛
4. فعالية الخدمات العامة.

وفي هذا السياق، وضعت الوزارة إطارًا استراتيجيًا جديدا للفترة الممتدة بين2017 و2021 يتوافق بحزم مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي يعكس السياسة العامة للحكومة في مجالات تدخل الوزرة.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول أربعة توجهات استراتيجية تغطي العديد من الجوانب المتعلقة بالقدرة التنافسية والتنمية البشرية والإصلاحات المؤسساتية والإدارية.

كما تم ربط هذه التوجهات المحددة بأهداف استراتيجية على النحو التالي:

❄التوجه 1: المساهمة في نمو قوي وشامل ومنصف ومستدام من خلال العمل على رفع تنافسية الاقتصاد الوطني

- الهدف 1: تطوير البنى التحتية القادرة على ضمان الاقلاع الاقتصادي؛
- الهدف 2: دعم التنمية الجهوية العادلة والشاملة التي تعزز التماسك الاجتماعي.

❄التوجه 2: الحفاظ على رصيد البنيات التحتية الوطنية وتكييفه لضمان استدامته

- الهدف 3: الحفاظ على رصيد البنيات التحتية لضمان استدامته وأداء استغلاله،
- الهدف 4: ضمان تكييف البنيات التحتية للنقل لتغيرات المناخية.

❄التوجه 3: الانتقال إلى نظام نقل فعال وآمن ونظيف ومتعدد الوسائط وخدمات لوجستيكية متكاملة وتنافسية؛

- الهدف 5: ضمان خدمات نقل آمنة ونظيفة وشاملة وفعالة؛
- الهدف 6: تطوير النقل متعدد الوسائط وتوفير خدمات لوجستية متكاملة وتنافسية.

❄التوجه 4: انجاح تحديث الوزارة من خلال الأداء والتميز العملي

- الهدف 7: دعم الإدارة الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- الهدف 8: ضمان جودة الخدمات وتقريبها من المواطنين مع تقوية العلاقة مع الفاعلين الاقتصاديين.

شهدت سنة 2018 إنجاز العديد من المشاريع والإجراءات، التي يمكن تلخيص الرئيسية منها حسب القطاع كالتالي:

- **قطاع الطرق:**

فيما يتعلق بالطرق السيارة، شهد هذا العام إتمام الطريق المداري 2 الرابط بين الرباط وسلا، وهو مشروع هيكلي يستجيب لحاجيات النقل والتنقل بين المدينتين التوأمين.

كما واصلت الوزارة إنجاز برنامجها الخاص بالطرق السريعة حيث يوجد في طور الإنجاز حاليا كل من الطرق السريعة التالية: تزنيت-العيون، تازة-الحسيمة وبركان-السعيدية.

وفي إطار برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي، واصلت الوزارة تنفيذ التزاماتها المدرجة في هذا البرنامج.

ووعيا منها بأهمية صيانة البنية التحتية الطرقية وضرورة الحفاظ عليها، خصصت الوزارة الموارد المالية اللازمة لهذه العملية وأعطتها الكثير من الاهتمام من خلال تنفيذ برنامجها السنوي.

وفي إطار مضاعفة الجهود لتطوير قطاع الطرق، نظمت الوزارة بالشراكة مع الجمعية المغربية الدائمة لمؤتمرات الطرق، الدورة العاشرة للمؤتمر الوطني للطرق تحت شعار "شبكة الطرق في مواجهة تحديات التمويل والحكامة".

وفي سياق آخر، وإدراكا منها لأهمية السلامة الطرقية، قامت الوزارة هذه السنة بتحيين الأهداف المحددة في إطار استراتيجية السلامة الطرقية للفترة 2017-2026.

- **قطاع السكك الحديدية:**

بعد بدء التشغيل التقني في 19 يونيو 2018 لمشروع الخط الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء، يرتقب استغلاله الفعلي قبل متم سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله، أطلق عليه اسم "البراق".

وتتميز هذه السنة أيضاً بإنجاز أشغال تثليث الخط الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء وكذا تثنية الخط الرابط بين الدار البيضاء ومراكش.

- **قطاع الموانئ:**

في إطار تنفيذ الاستراتيجية المينائية في أفق 2030، شهدت سنة 2018 استمرار الأشغال بميناء الناظور غرب المتوسط بالإضافة إلى إنهاء الأشغال بميناء الجديد لآسفي، وبموانئ الصيد والترفيه لطنجة الذين يندرجان في ضمن برنامج إعادة التطوير المتكامل لمنطقة ميناء طنجة-المدينة.

وفما يخص الجالية المقيمة بالخارج، فقد قدمت هذه الوزارة مساهمتها المعتادة في تنظيم وإنجاح عملية مرحبا التي سجلت رقما قياسيا هذه السنة فيما يتعلق بحركة المسافرين بميناء طنجة المتوسط.

أما فيما يتعلق بالربط البحري، فقد عزز المغرب موقعه كواحد من أفضل البلدان الأفريقية في ميدان الربط بخطوط النقل البحري المنتظمة، وذلك وفقاً لتقرير النقل البحري الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هذه السنة.

أيضا، وحسب آخر تصنيف "World Top Container Ports" للمجلة المتخصصة "Container Management" للموانئ الحاويات، فقد عزز ميناء طنجة المتوسط موقعه بإحتلاله للرتبة الأولى إفريقيا و45 عالميا.

- **<u>قطاع البناء والأشغال العمومية:</u>**

في إطار تنفيذ ستراتيجية تنمية الهندسة ومقاولة البناء والأشغال العمومية، شهدت سنة 2018 توقيع عقد البرنامج الثاني بين الحكومة والفدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية والفدرالية الوطنية للمجالس والهندسة، وذلك على هامش مؤتمر الطرق الذي نظمته الوزارة هذه السنة بمدينة الحسيمة.

- **<u>قطاع اللوجستيك:</u>**

خلال سنة 2018، أطلقت الوكالة المغربية للتنمية الأنشطة اللوجستيكية بالشراكة مع الاتحاد العام للمقاولات المغرب والتجمع المهني للمساعدة الاستشارية للنقل واللوجستيك، برنامج تأهيل المقاولات المتوسطة والصغيرة يهدف إلى رفع مستوى الممارسات والمهارات اللوجستيكية في المغرب.

وستعرف سنة 2019، إتمام، مواصلة وانطلاقة العديد من المشاريع نخص بالذكر منها:

- تفويت الصفقات المتعلقة بأشغال توسعة الطريق السيار الدار البيضاء - برشيد وكذا الطريق السيار المداري للدار البيضاء بالإضافة إلى إنجاز الطريق السيار الرابط بين تيت مليل وبرشيد؛
- انهاء أشغال الطريق السريع تازة - الحسيمة واستمرار الأشغال بالطريق السريع الرابط بين تزنيت والعيون؛
- مواصلة تنفيذ التزامات الوزارة في إطار برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي؛
- مواصلة الإصلاحات التي تهم النقل الطرقي؛
- مضاعفة الجهود لتعزيز تحقيق الأهداف المحددة في إطار استراتيجية السلامة الطرقية 2017-2026؛
- بداية استغلال الخط فائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة بالإضافة إلى إطلاق أعمال الربط بشبكة السكك الحديدية لموانئ الناضور غرب المتوسط وميناء آسفي الجديد؛
- استمرار الأشغال بميناء الناظور غرب المتوسط، كما سيتم إعطاء انطلاقة إنجاز أشغال بناء مناء الداخلة والميناء الطاقي بالجرف الاصفر؛
- بداية التنفيذ الفعلي لعقد البرنامج الثاني بين الحكومة والمهنيين في قطاع البناء والأشغال العمومية وذلك من خلال بدء سريان عقود التنفيذ العشرة التي تغطي التوجهات الرئيسية لتطوير القطاع؛
- تعزيز شبكة المناطق اللوجستيكية بإعطاء انطلاقة اشغال بناء المنطقة اللوجستيكية للقنيطرة؛
- دمج المقاربة النوعية في برمجة الميزانية 2019.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	750 000 000	802 484 000	7
المعدات والنفقات المختلفة	310 513 000	305 000 000	-1,78
الاستثمار	7 401 221 000	7 537 700 000	1,84
المجموع	**8 461 734 000**	**8 645 184 000**	**2,17**

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	802 484 000					
المعدات والنفقات المختلفة	305 000 000	167 000 000	6 000 000			
الاستثمار	7 537 700 000	551 800 000	10 000 000			
المجموع	**8 645 184 000**	**718 800 000**	**16 000 000**	**2 716 000 000**	-	**12 063 984 000**

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

(*) الحسابات الخصوصية:

- **الصندوق الخاص بالطرق:** أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 43 من قانون المالية لعام 1989، بصيغته المعدلة والمكملة، لتمكين تتبع العمليات المتعلقة ببناء شبكة الطرق المصنفة وتأهيلها وصيانتها واستغلالها واقتناء الوعاء العقاري اللازم لبناء الطرق.

- **صندوق تحديد الملك العمومي البحري:** أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 50 من قانون المالية لسنة 1997/1998 بصيغته المعدلة والمكملة بموجب المادة 52 من قانون المالية لعام 2005 والفصل 28 من قانون المالية لسنة 2016، لتلبية احتياجات الحفاظ على الملك العام والبحري والمنائي.
- **صندوق مواكبة إصلاح النقل:** أنشئ صندوق مواكبة إصلاح النقل بموجب المادة 19 من قانون المالية لعام 2007 لدعم إصلاحات النقل الحضري وبين المدن. وتعتبر الوزارة الآمر بالصرف للعمليات المتعلقة النقل الطرقي للبضائع للحساب الغير وكذا النقل العمومي الطرقي.

(*) (*) المصالح المسيرة بطريقة مستقلة:

- **المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية:** تتمحور أنشطة هذا المركز حول فحص قارعات الشبكة الطرقية من اجل جمع المعطيات المتعلقة بحالة وتطور هذه الشبكة بالإضافة إلى تطوير نظام التدبير الطرقي الذي يهدف إلى مد المسؤولين الطرقيين بالمعلومات الضرورية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص صيانة واستغلال وتطوير الشبكة الطرقية ناهيك عن تطوير البحث الطرقي، حيث يقوم المركز في هذا الصدد بدراسات تهدف إلى إيجاد تقنيات بديلة ذات مواصفات ميكانيكية عالية وضبط مختلف عناصر تصميم الطرق وذلك من أجل بلورة تكنولوجيا طرقية اقتصاديــة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والتقنية الوطنية.
- **مصالح السوقيات والمعدات:** تتواجد هذه المصالح في مصلحة شبكة مصالح السوقيات والمعدات ومصالح السوقيات والمعدات بالمدن التالية أكادير، الدار البيضاء، مراكش ، فاس، وجدة والرباط ومن أهم أنشطة هذه المصالح صيانة وكراء العتاد والآليات المختصة في إنجاز الأشغال الطرقية المتمثلة في صيانة الطرق، وإنجاز المسالك بالعالم القروي وإصلاح أضرار الفيضانات وإزالة الثلوج وإزاحة الرمال.
- **معهد التكوين في معدات وآليات الأشغال العمومية:**يعتبر هذا المعهد وسيلة أساسية في مجال تطوير خدمات الشبكة الطرقية بالمغرب وقيادة وإصلاح آليات الأشغال العمومية وذلك بتأهيل وتطوير الكفاءات عن طريق التكوين والتدريب. في هذا المجال.
- **مصلحة التكوين المستمر:** تدعم هذه المصلحة تكاليف التشغيل اليومية لمركز الاستقبال والندوات وكذلك الحفاظ على أصولها والحفاظ عليه وتطويره.
- **المعهد العالي للدراسات البحرية**: يوفر هذا المعهد التعليم العالي في مختلف فروع الملاحة التجارية.
- **مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية**: هذه المديرية مسؤولة عن تطوير سياسة السلامة الطرقية والأنظمة المؤسساتية المتعلقة بسلامة النقل الطرقي وتطبيقها وكذا إنجاز الدراسات الإحصائية والوثائقية المتعلقة ببعثات المديرية. كما تصدر رخص القيادة وتسجيل المركبات.
- **المختبر الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق**: يعد هذا المختبر المسؤول الأول عن المراكز الفحص التقني حيث يقوم بإصدار الموافقة حسب نوع المركبة وفقاً للوزن الكلي المسموح به، ويعمل على التحقق من صحة بيانات كل تفتيش تقني تقوم به مراكز الفحص.
- **، مديرية التجهيزات العامة:**أسند لهذه المديرية إنجاز مشاريع البناء المعهود بها إلى الوزارة من قبل وزارات أخرى أو من قبل الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية، وذلك في إطار التدبير المفوض.
- **مديرية الملاحة التجارية:** أسند لهذه المديرية تحديد سياسة النقل البحري والسهر على تنظيم ومراقبة النقل البحري وكذا تدبير ملفات رجال البحر والأسطول وتدبير ملفات الرهون البحرية، كما تقم بضمان السلامة والأمن البحريين وحماية البيئة البحرية ومراقبة وتسيير النقل البحري بمنطقة جبل طارق.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
برنامج القيادة والتوجيه	1 805 246 200	802 484 000	164 018 200	502 870 000	-18,61
برنامج الطرق	4 041 935 800	-	61 935 800	3 874 000 000	-2,62
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري	1 251 857 000	-	20 079 000	1 193 850 000	-3,03
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية	70 220 000	-	10 220 000	-	-85,45
برنامج الملاحة التجارية	47 475 000	-	12 747 000	31 580 000	-6,63
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية	1 245 000 000	-	36 000 000	1 935 400 000	58,35
المجموع	**8 461 734 000**	**802 484 000**	**305 000 000**	**7 537 700 000**	**2,17**

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
برنامج القيادة والتوجيه	802 484 000
برنامج الطرق	-
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري	-
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية	-
برنامج الملاحة التجارية	-
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية	-

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 408 : برنامج الطرق

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دراسات وأبحاث	14 000 000	-	14 000 000
صيانة وحفظ الرصيد الطرقي	5 000 000	650 000 000	655 000 000
التهيئات المتعلقة بالسلامة الطرقية	-	270 000 000	270 000 000
توسيع وتهيئة الشبكة الطرقية	-	2 365 000 000	2 365 000 000
دراسات	-	25 000 000	25 000 000

- جدول 5: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	68 500 000	2 000 000	70 500 000
تكيف التراث	-	5 000 000	5 000 000
تجهيز	-	8 000 000	8 000 000
تجهيز المصالح	-	1 500 000	1 500 000

- جدول 6: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
دعم المهام	2 400 000
برنامج الطرق بالعالم القروي	114 000 000
المآرب و المعامل	172 500 000
صيانة وحفظ التراث الوطني	654 169 144
دراسات متعلقة بالأشغال الطرقية	32 500 000
نزع الملكية واقتناءات عقارية	-
تمويل طرقي	1 467 930 856
استغلال وسلامة الطرق	256 500 000

برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دراسات وأبحاث	9 272 000	-	9 272 000
ميناء الداخلة	-	500 000 000	500 000 000
الميناء الطاقي الجرف الأصفر	-	20 000 000	20 000 000
صيانة وحفظ الرصيد الميناني والبحري	1 440 000	-	1 440 000
الاستغلال والسلامة الميناية	80 000	164 000 000	164 080 000
توسيع وتهيئة الموانئ	1 440 000	125 000 000	126 440 000
دراسات	-	14 000 000	14 000 000

- جدول 8: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
دعم المهام	1 590 000
دراسات وأشغال	12 900 000

برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	10 220 000	-	10 220 000

- جدول 10: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	85 000 000	-	85 000 000
دراسات عامة	-	25 700 000	25 700 000
سلامة الطرق	-	292 500 000	292 500 000
نظام رخصة السياقة والورقة الرمادية الإلكترونية	-	100 000 000	100 000 000
تهيئة مراكز تسجيل السيارات	-	3 400 000	3 400 000
تكيف التراث الاداري	-	198 000	198 000

- جدول 11: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
دراسات وأبحاث عامة	-
التكوين في مهن النقل الطرقي	-
تجديد حظيرة النقل الطرقي للبضائع والنقل المزدوج في العالم القروي	-
تدبير الشبابيك الموحدة لإنعاش النتوجات الاجتماعية لفائدة مهنيي وعاملي قطاع النقل الطرقي	-
إنجاز نظام معلوماتي	-
اقتناء معدات المراقبة الطرقية	-
إيصال الوثائق المحتجزة من طرف مصالح المراقبة	-
مواكبة تطبيق مدونة السير الجديدة	-
طبع المطبوعات	-
دعم قطاع النقل الطرقي بالمغرب	-
أشغال التهيئة	-
نفقات غير موزعة	-

برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية

- جدول 12 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دراسات وأبحاث	500 000	-	500 000
دعم المهام	4 712 000	2 880 000	7 592 000
مراقبة وسلامة الملاحة البحرية	1 535 000	18 700 000	20 235 000
إعانة في إطار التكوين البحري	6 000 000	10 000 000	16 000 000

- جدول 13: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	9 500 000	-	9 500 000
بناء وتجهيز وتهيئة	-	10 000 000	10 000 000
إدخال المعلوميات	-	480 000	480 000
السلامة والأمن البحريين	-	1 810 000	1 810 000

برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه

- جدول 14 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إعانات	36 000 000	32 100 000	68 100 000
دراسات وأبحاث	7 785 790	-	7 785 790
دعم المهام	96 175 910	401 815 000	497 990 910
تكوين	7 728 500	481 000	8 209 500
أنظمة المعلومات	10 012 000	15 585 000	25 597 000
التحقيقات والتحاليل حول الحوادث	-	100 000	100 000
بنايات إدارية	6 316 000	43 439 000	49 755 000
دراسات	-	9 350 000	9 350 000

- جدول 15: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	4 000 000	800 000	4 800 000

برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية

- جدول 16 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المساهمة في نفقات التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	36 000 000	-	36 000 000
الربط السككي لميناء آسفي	-	50 000 000	50 000 000
الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط	-	300 000 000	300 000 000
الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط	-	600 000 000	600 000 000
دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية	-	497 000 000	497 000 000
دفع في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	-	68 400 000	68 400 000
دفع في إطار الميناء الجديد الناظور غرب متوسط	-	320 000 000	320 000 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 17: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	305 000 000	6 096 700 000	6 401 700 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	280 000 000	280 000 000
جهة الشرق	-	11 000 000	11 000 000
جهة فاس - مكناس	-	250 000 000	250 000 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	20 000 000	20 000 000
جهة بني ملال - خنيفرة	-	-	-
جهة الدار البيضاء- سطات	-	170 000 000	170 000 000
جهة مراكش - آسفي	-	200 000 000	200 000 000
جهة درعة - تافيلالت	-	-	-
جهة سوس - ماسة	-	10 000 000	10 000 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	-	-
جهة الداخلة - واد الذهب	-	500 000 000	500 000 000
المجموع	**305 000 000**	**7 537 700 000**	**7 842 700 000**

■ **تعليق**

على إثر إدراج البعد الجهوي في برمجة الميزانية طبقا للقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية شرعت الوزارة ابتداء من سنة 2016 وبشكل تدريجي في إبراز توزيع اعتمادات الاستثمار حسب الجهات وذلك أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

- تسهيل تثبيت الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع والبرامج التي في طور الإنجاز والتي سبق الالتزام بها في بند "المصالح المشركة" ولم يسبق توزيعها حسب الجهات؛
- ضبط وثيرة الالتزام بالعمليات الجديدة عبر برمجة الاعتمادات المخصصة لها في بند "المصالح المشتركة" بالنظر إلى تفاوت وتيرة إطلاق الصفقات بين مختلف الجهات؛
- وجود مجموعة من العمليات المبرمجة ذات طابع وطني ولا تخص جهة معينة على وجه التحديد.

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 18: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	750 000 000	750 000 000	802 484 000	860 000 000	900 000 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	310 513 000	320 000 000	305 000 000	318 513 000	318 513 000
نفقات الاستثمار	7 401 221 000	8 276 215 405	7 537 700 000	10 756 200 200	10 610 200 000
المجموع	**8 461 734 000**	**9 346 215 405**	**8 645 184 000**	**11 934 713 200**	**11 828 713 000**

- جدول 19 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	718 800 000	714 150 000	718 800 000	1 227 100 000	1 191 200 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	2 716 000 000	2 851 000 000	2 716 000 000	3 685 000 000	3 685 000 000
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 20 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
برنامج الطرق					
الميزانية العامة	4 041 935 800	4 500 000 000	3 935 935 800	3 933 889 000	3 924 889 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	85 000 000	-	85 000 000	85 000 000	85 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	2 700 000 000	-	2 700 000 000	3 669 000 000	3 669 000 000
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري					
الميزانية العامة	1 251 857 000	1 350 000 000	1 213 929 000	3 276 857 200	3 166 657 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	16 000 000	-	16 000 000	16 000 000	16 000 000
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية					
الميزانية العامة	70 220 000	70 300 000	10 220 000	70 220 000	10 220 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	605 000 000	-	605 000 000	605 000 000	605 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
برنامج الملاحة التجارية					
الميزانية العامة	47 475 000	47 699 999	44 327 000	29 335 000	25 835 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	24 000 000	-	24 000 000	29 000 000	28 500 000

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
برنامج القيادة والتوجيه					
الميزانية العامة	1 805 246 200	1 150 000 000	1 469 372 200	1 522 112 000	1 513 312 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	4 800 000	-	4 800 000	4 800 000	4 800 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية					
الميزانية العامة	1 245 000 000	1 500 000 000	1 971 400 000	3 102 300 000	3 187 800 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
408 : **برنامج الطرق** مسؤول البرنامج : • مدير الطرق	هدف 1.408 : تنمية الشبكة الطرقية	مؤشر 1.1.408 : نسبة إنجاز الطرق السريعة	
	هدف 2.408 : صيانة وحفظ الشبكة الطرقية	مؤشر 1.2.408 : نسبة تقدم أشغال برنامج تحسين حالة المنشآت الفنية	
		مؤشر 2.2.408 : نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة	
	هدف 3.408 : تحسين السلامة الطرقية	مؤشر 1.3.408 : نسبة تهيئة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير	
409 : **برنامج الموانئ والملك العمومي البحري** مسؤول البرنامج : • مدير الموانئ والملك العمومي البحري.	هدف 1.409 : تنمية المنشآت المينائية	مؤشر 1.1.409 : نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030	
		مؤشر 2.1.409 : نسبة انجاز مشاريع التوسيعات المينائية	
	هدف 2.409 : الحماية الساحلية	مؤشر 1.2.409 : نسبة انجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل	
	هدف 3.409 : ضمان سلامة الملاحة الساحلية والمساهمة في الأمن على شاطئ البحر.	مؤشر 1.3.409 : نسبة جاهزية مؤسسات التشوير البحري	
	هدف 4.409 : تحديد وتثمين الملك العمومي البحري	مؤشر 1.4.409 : نسبة التحديد الإداري للملك العمومي البحري	
		مؤشر 2.4.409 : نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري	
411 :	هدف 1.411 : تحسين السلامة الطرقية	مؤشر 1.1.411 : تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة	

برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية مسؤول البرنامج : • مدير النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.	هدف 2.411 : الرفع من مستوى الخدمات المقدمة	مؤشر 1.2.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة	
		مؤشر 2.2.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية	
	هدف 3.411 : تحسين حالة حظيرة عربات النقل الطرقي	مؤشر 1.3.411 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للبضائع	
		مؤشر 2.3.411 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للمسافرين	
412 : **برنامج الملاحة التجارية** مسؤول البرنامج : • مديرة الملاحة التجارية.	هدف 1.412 : ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية	مؤشر 1.1.412 : تطور معدل السفن التجارية الأجنبية المفتشة	
		مؤشر 2.1.412 : عدد السفن التجارية الوطنية المفتشة	
	هدف 2.412 : تحسين مراقبة الملاحة البحرية	مؤشر 1.2.412 : : تطور عدد العمليات المشتركة للبحث والإنقاذ	
		مؤشر 2.2.412 : تطور عدد المخالفات لقواعد حركة السفن التجارية	
420 : **برنامج القيادة والتوجيه**	هدف 1.420 : تعزيز المهارات بطريقة عادلة	مؤشر 1.1.420 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	مؤشر 1.1.1.420 : نسبة النساء المستفيدات من التكوين
			مؤشر 2.1.1.420 : نسبة الرجال المستفيدين من التكوين
	هدف 2.420 : الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال الأنظمة المعلوماتية	مؤشر 1.2.420 : نسبة تقدم وضع المخطط المديري للمعلوميات	

مسؤول البرنامج : • مدير الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل.	**هدف 3.420 :** تنفيذ الأحكام	**مؤشر 1.3.420** : نسبة تنفيذ الاحكام القضائية	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 408 : برنامج الطرق

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج "الطرق" الى تنمية الشبكة الطرقية التي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وفك العزلة عن ساكنة المناطق القروية فضلا عن مساهمتها في تسهيل الولوج للخدمات الاجتماعية وتعزيز المبادلات التجارية للرفع من قيمة الموارد الطبيعية وربط الأقطاب الاقتصادية للجهات.

وأخذا بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها بلادنا خلال الألفية الثالثة، وكذا التطلعات والأهداف الاستراتيجية المعبر عنها في البرنامج الحكومي، قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بإنجاز دراسة لوضع مخطط طرقي في أفق سنة 2035.

ويرتكز هذا المخطط حول المحاور التالية:

- تطوير شبكة توفر خدمات ذات مستوى عال مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى؛
- تطوير الطرق السريعة؛
- تحديث الشبكة الطرقية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا؛
- ملاءمة وتحديث المحاور الرئيسية؛
- توسيع وتكثيف الشبكة الطرقية في المناطق غير الموصولة وتلك ذات التغطية الضعيفة؛
- توفير خدمة مناسبة لمستعملي الطرق؛
- حفظ وتثمين الرصيد الطرقي.

وفي إطار توفير خدمة ملائمة لمستعملي الطريق والقيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي من أجل الرفع من مستوى الخدمة بالشبكة الطرقية. تقوم الوزارة بالعمليات التالية:

- القيام بعمليات فعالة للصيانة؛
- توسيع قارعة الطرق الضيقة وإنجاز مسلك ثالث في المقاطع التي تتكون من منحدرات، وذلك أجل ملائمة الشبكة الطرقية مع الارتفاع الملاحظ في حركة السير على مستوى بعض من المحاور؛
- إنجاز عمليات الصيانة الاعتيادية للطرق؛
- تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة لحظيرة المنشآت الفنية؛
- تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي وانتقائية المشاريع المتعلقة التنمية البشرية.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الطرق

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون الادارية والقانونية؛
- المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك؛
- صندوق تمويل الطرق؛
- مصالح السوقيات والمعدات؛
- مصلحة التكوين في الآليات والصيانة الطرقية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.408: تنمية الشبكة الطرقية

المؤشر 1.1.408 : نسبة إنجاز الطرق السريعة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	56	57	69	80	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

تم استخدام مؤشر " نسبة انجازالطرق السريعة " لتقييم الجهود المبذولة لبناء الطرق السريعة. ويعكس هذا المؤشر حالة التقدم الاشغال برنامج الطرق السريعة بحلول عام 2021 والذي يهدف تحقيق طول اجمالي يبلغ 1055 كم.

هذا المؤشر هو ناتج العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الطول الكيلومتري المنجز}*100}{\text{الطول الإجمالي للطرق السريعة المبرمجة}}$$

- **مصادر المعطيات**

- الإعدادات الموقتة لمشاريع الطرق السريعة من خلال المعطيات اللازمة التي يقومون بتوفيرها؛

- قسم الشؤون التقنية التابع لمديرية الطرق الذي يعد المسؤول المباشر على جمع المعطيات وتحيين المؤشر الوطني للطرق السريعة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن تلخيص حدود ومعيقات هذا المؤشر في صعوبة تقييم تقدم إنجاز كل مقطع من مقاطع الطرق السريعةالمبرمج إنجازها.

- **تعليق**

يعتبر برنامج الطرق السريعة من أهم المشاريع المهيكلة ذو قيمة اقتصادية واجتماعية عالية حيت يهدف الى إنشاء بنية تحتية تربط بين شبكة الطرق السيارة وبقية شبكة الطرق ويساهم بشكل فعال في مواكبة التنمية الاقتصادية للجهات.

الهدف 2.408: صيانة وحفظ الشبكة الطرقية

المؤشر 1.2.408 : نسبة تقدم أشغال برنامج تحسين حالة المنشآت الفنية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	11	32	52	72	92	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يعكس هذا المؤشر تقدم أشغال برنامج إعادة تأهيل المنشآت الفنية في أفق 2021 الذي يستهدف تهيئة حوالي 250 منشئة.

وهو ناتج العلاقة التالية:

$$\frac{\text{عدد المنشآت الفنية التي ابتدأت بها الأشغال خلال سنة معينة}*100}{\text{عدد المنشآت الفنية التي برمج تأهيلها}}$$

- **مصادر المعطيات**

- قسم المنشآت الفنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المتعلقة بمجمل القناطر لم تكتمل بعد مما يجعل عدد المنشآت الفنية، المشار إليه أعلاه، يبقى رهينا بالمصادقة على المراحل النهائية لهذه الدراسات.

- **تعليق**

تتزايد متطلبات الصيانة بدرجة كبيرة بفعل التأثر بتغيرات المناخية، وشيخوخة المنشآت زيادة على تدهورها متأثرة بالزيادة في حجم حركة المرور خاصة بفعل مركبات البضائع الثقيلة.

المؤشر 2.2.408 : نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	59.9	62	-	64	-	75	2030

- **توضيحات منهجية**

إن قياس حالة الشبكة الطرقية يتم عن طريق حساب مؤشر الحالة السطحية من طرف المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية، وذلك بعد استغلال ومعالجة معطيات ونتائج الحملات التفقدية التي تهدف إلى الكشف النظري للشبكة الطرقية المعبدة، وكذا نتائج فحص قارعات هذه الطرق.

هذا المؤشر يمثل نسبة ما بين مجموع الطرق التي توجد في حالة حسنة إلى متوسطة مقارنة بالطول الإجمالي للشبكة الطرقية المعبدة.

- **مصادر المعطيات**

- قسم المنشآت الفنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يكون هذا المؤشر متوفرا إلا مرة كل سنتين.

.

- **تعليق**

يعتبر المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية المسؤول الرئيسي عن جمع المعلومات والمعطيات الضرورية لترشيد الصيانة وقياس المؤشر الوطني للحالة السطحية للطرق.

تقوم المديريات الجهوية والإقليمية بالفحص النظري لمجموع الشبكة الطرقية المعبدة، فيما يتكلف المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية بالإشراف على هذه العملية وتسييرها وتتبعها، كما أنه يقوم بمراقبة 10% من مجموع الطرق الخاضعة للفحص عبر التراب الوطني.

الهدف 3.408: تحسين السلامة الطرقية

المؤشر 1.3.408 : نسبة تهيئة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	19	26	50	90	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يشمل هذا المؤشر كل عمليات التهيئة للنقط التي تعرف تمركزا مهما لحوادث السير خارج المدار الحضري. وتهدف هذه العمليات إلى معالجة هذه النقط السوداء التي تشكل خطرا على سلامة مستعملي الطرق حسب معايير السلامة والاستغلال المعتمدة في هذا المجال. هذا المؤشر هو ناتج العلاقة التالية:

$$\frac{\text{طول المحاور المهيئة}}{\text{الطول الإجمالي للمحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير}}$$

- **مصادر المعطيات**

- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك؛
- قسم الاستغلال هو المسؤول على المصادقة على هذا المؤشر.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن تلخيص حدود ومعيقات المؤشر في تقييم تقدم إنجاز المقاطع المعنية.

- **تعليق**

تجدر الإشارة إلى وجود برنامج خاص للتحسين السلامة الطرقية الذي يهدف إلى معالجة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير. ونخص بالذكرالطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين ورززات وآيت أورير والطريق الوطنية الرابطة بين مكناس وسوق الاربعاء.

برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج " الموانئ والملك العمومي البحري" إلى تعزيز الاستراتيجية المينائية الوطنية من خلال اعتماد نهج تشاركي وبناء لضمان الالتزام الكامل بين مختلف الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص. ويهدف أيضا الى تعزيز النتائج الهامة الناجمة عن سلسلة الإصلاحات في القطاع وكذلك تطوير بنيته التحتية.

مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الرئيسية التي تواجه المغرب، بما في ذلك الانفتاح على التجارة الدولية، والأهداف الاستراتيجية والتطلعات الحكومية، حددت الوزارة خريطة عمل في قطاع الموانئ في افق 2030، تتضمن أهداف استراتيجية من بينها:

وتهدف هذه الاستراتيجية الوطنية إلى:

- تعزيز التنافسية اللوجستيكية؛
- المساهمة في سياسات تهيئة التراب الوطني والتنمية الجهوية؛
- تمكين الموانئ المغربية من التكيف مع التغييرات الإقليمية والدولية؛
- تمكين الموانئ من استفادة من الموقع الجيواستراتيجي للمغرب.

وتعتمد هذه المقاربة الجديدة على مفهوم القطب المينائي الذي سيمكن كل مناطق المملكة من تعزيز مزاياها النسبية ومواردها وبنياتها التحتية ومن الاستفادة من الديناميكية الاقتصادية الناتجة عن الموانئ.

هذا، وسيتم أيضا انجاز عمليات دعم الشريط الساحلي قصد حماية شواطئ المملكة والحفاظ عليها حيث تعتبر فضاء حساسا. وتتجلى هذه العمليات في:

- حماية الشواطئ؛
- تشجيع الحلول البديلة فيما يخص استغلال رمال الكثبان ورمال الشواطئ؛
- حماية البيئات البحرية الحساسة.

أما فيما يتعلق بتحديد الملك العمومي البحري وستواصل الوزارة التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الفارطة لتحديد هذا المجال وحصر حدوده المادية بشكل دقيق.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الموانئ والملك العمومي البحري.

3. المتدخلين في القيادة

- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك و الماء؛
- مديرية إعداد الميناء الجديد لآسفي؛
- المرافق المينائية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.409: تنمية المنشآت المينائية

المؤشر 1.1.409 : نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	16	25	33	37	47	100	2030

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030 كحاصل العلاقة التالية:

معدل تقدم الأشغال المنائية في سنة معينة* المبلغ الاجمالي للأشغال المنجزة
المبلغ الاجمالي لانجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المنائية في أفق 2030

وتجدر الإشارة إلى أن الموانئ الستة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030 هي: الناضور الغرب المتوسط وآسفي والقنيطرة الأطلسي والجرف الأصفر والداخلة الأطلسي والمهيريز.

- **مصادر المعطيات**

- قسم التخطيط والتمويل؛
- قسم التجهيزات المينائية والبحرية؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء المعنية بالمشروع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن برمجة المشاريع المينائية الكبرى رهين بتوفر الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع مما ينعكس على نسبة انجاز الموانئ المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030 المصرح بها ويستدعي القيام بتحيين هذا المؤشر.

- **تعليق**

يتسم تطور الطلب المينائي، أي تدفقات حركة المرور العابرة عبر الموانئ التجارية، خلال السنوات العشر الماضية، بنمو قوي (6 % سنوياً في المتوسط خلال السنوات العشر الماضية) وذلك بفضل سياسة

التنمية الاقتصادية الوطنية المتبعة وسياسة الإدماج الوطني للاقتصاد المغربي في الأسواق الإقليمية والدولية.

وستمكن الموانئ الستة (6) الناتجة عن الاستراتيجية المينائية الوطنية في افق 2030 من تلبية طلب مينائي يقدر ب 195 مليون طن بحلول عام 2030. ولا يمكن لهذا التأثير أن يظهر جليا إلا بعد الشروع في استغلال هذه الموانئ، التي يتطلب بناؤها أكثر من خمس سنوات، أي بعد الفترة المحددة في مشروع نجاعة الاداء.

المؤشر 2.1.409 : نسبة انجاز مشاريع التوسيعات المينائية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	34	34	37	54	80	80	2021

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة انجاز مشاريع التوسيعات المينائية من طرف مديرية الموانئ والملك العمومي البحري كحاصل العلاقة التالية:

معدل تقدم أشغال التوسيعات المنائية في سنة معينة* المبلغ الاجمالي للأشغال المنجزة

المبلغ الاجمالي للمشاريع التوسيعية المبرمجة

وتجدر الإشارة إلى أن الموانئ الاربعة المبرمج توسيعها من قبل مديرية الموانئ والملك العمومي البحري هي ميناء طرفاية (تم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2011). والشطر الأول من ميناء الجبهة (تم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2015) والشطر الثاني من ميناء الجبهة (سيتم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2019) وميناء الدار البيضاء (سيتم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2019).

- **مصادر المعطيات**

- قسم التخطيط والتمويل؛
- قسم التجهيزات المينائية والبحرية؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء المعنية بالمشروع؛
- الوكالة الوطنية للموانئ.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

علما أن عمليات التوسيعات المنائية تبرمج لتلبية الحاجيات التقنية أو الاقتصادية، فإن هذا المعدل غالباً ما يتأثر بهذا الطلب وبتوافر الموارد المالية اللازمة، وغالباً ما يتم تعديل هذا المؤشر وتحديثه.

- **تعليق**

نظرا إلى حجم الطلب المنائي الهام ، يجب تعزيز قدرة الموانئ الوطنية وتكييفها مع المتطلبات الجديدة للنقل البحري وتوزيعها بشكل استراتيجي على الساحل المغربي.

الهدف 2.409: الحماية الساحلية

المؤشر 1.2.409 : نسبة انجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	3	12	46	77	77	2021

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة انجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل كحاصل العلاقة التالية:

نسبة تقدم الأشغال المتعلقة بحماية الساحل * التكلفة الإجمالية للأشغال المنجزة
التكلفة الإجمالية للمشاريع المبرمجة (4 مشاريع)

المشاريع الأربعة المتعلقة بحماية الساحل المبرمجة هي: حماية ساحل فم الواد بالعيون، وتدعيم المنشآت البحرية الوقائية قبالة القصر الملكي بأكادير، والحماية البحرية لولوج ميناء الجبهة والحماية البحرية لساحل مدينة العرائش.

- **مصادر المعطيات**

- قسم التخطيط والتمويل؛
- قسم التجهيزات المينائية والبحرية؛
- قسم التنظيم والملك العمومي البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن عدد المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل رهين بالمعطيات الطبيعية لهذه المشاريع وكذا توفير الاعتمادات المالية اللازمة مما ينعكس على هذا المؤشر ويستدعي القيام بتحيينه.

- **تعليق**

تتمثل حماية السواحل في الحفاظ على بيئة إيكولوجية تتعرض باستمرار للضغط بسبب التأثيرات البشرية المختلفة، مما يعرضها لتهديدات خطيرة ويأثر على ديمومة مواردها.

الهدف 3.409: ضمان سلامة الملاحة الساحلية والمساهمة في الأمن على شاطئ البحر.

المؤشر 1.3.409 : نسبة جاهزية مؤسسات التشوير البحري

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	97	97,20	97,40	97,60	98	98	2021

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة جاهزية مؤسسات التشوير البحري كحاصل العلاقة التالية:

مدة تشغيل المنارات– المدة المتوسطة لإصلاح المنارات (Mean Time To Repair)
مدة التشغيل المسندة

- **مصادر المعطيات**

- قسم التنظيم والملك العمومي البحري؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تغير هذا المؤشر رهين بالتطورات في المعايير المعتمدة في مجال التشوير على المستوى الدولي.

- **تعليق**

تقوم مؤسسات التشوير البحري بضمان الإرشاد البحري عبر أجهزة مرئية أو صوتية أو لاسلكية. والهدف من هذه الإرشادات البحرية هو ضمان سلامة القوارب وتسهيل تحركاتها في البحر وبالتالي التقليل من مخاطر الحوادث. وتنقسم منشآت التشوير البحري إلى نوعين:

- المنارات؛
- أضواء المنافذ، وقنوات الوصول، ومناطق الرسو، إلخ.

الهدف 4.409: تحديد وتثمين الملك العمومي البحري

المؤشر 1.4.409 : نسبة التحديد الإداري للملك العمومي البحري

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	49	55	70	90	99	99	2021

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة التحديد الإداري للملك العمومي البحري كحاصل العلاقة التالية:

$$\frac{\text{طول الملك العمومي البحري الذي تم تحديده بموجب مرسوم}}{\text{الطول الإجمالي للملك العمومي البحري}} * 100$$

- **مصادر المعطيات**

- قسم التنظيم والملك العمومي البحري؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يجب استكمال تحديد أجزاء معينة من الملك العمومي البحري التي تم تحديدها بموجب مرسوم وذلك نظرا للتقدم الذي يعرفه الخط الساحلي.

- **تعليق**

يعتبر تحديد الملك العمومي البحري، حسب البند 7 من ظهير 1914 الخاص بالملك العمومي البحري، عملية إدارية تمكن الإدارة من ضبط الحدود الجغرافية لهذا الملك عن طريق أبحاث عمومية.

ويتمثل رهان هذه المسطرة الاختيارية في حماية الملك العمومي البحري ضد كل ترام أو استغلال غير قانوني.

وتنطلق هذه المسطرة بمبادرة من المصلحة الإقليمية المكلفة بالملك العمومي البحري وذلك في إطار التوجهات الاستراتيجية الوزارية لحماية وتثمين الملك العمومي البحري .ويعتبر الإدراج في أملاك

الدولة للمقاطع المحددة، آخر مرحلة من هذه المسطرة. ويمكن أن يكون بداية لعملية إعادة التحديد إذا إستلزم الأمر ذلك.

.

المؤشر 2.4.409 : نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	75	85	90	95	99	99	2021

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة التحديد االتقني للملك العمومي البحري كحاصل العلاقة التالية:

$$\frac{\text{طول الملك العمومي البحري الذي تم تحديده تقنيا}}{\text{الطول الإجمالي للملك العمومي البحري}} * 100$$

- **مصادر المعطيات**

- قسم التنظيم والملك العمومي البحري؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك و الماء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم سنويا إعادة تحديد أجزاء معينة من الملك العمومي البحري التي سبق وأن تم تحديدها تقنيا من قبل، وذلك نظرا للتقدم الذي يعرفه الخط الساحلي، مما ينعكس سلبا على نسبة هذا المؤشر.

- **تعليق**

تم اعتماد 99% كهدف لعملية التحديد، أخذا بعين الاعتبار لسواحل سبتة ومليلية السليبتين.

برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج " النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية" الى تأطير قطاع النقل الطرقي بفرعيه: نقل المسافرين ونقل البضائع. وترنو المجهودات المبذولة الى تطوير وتحديث القطاع الذي مازال يواجه العديد من الصعوبات، خاصة قدم النصوص التشريعية والقانونية، وصعوبة تقنين سوق النقل من خلال ملائمة العرض للطلب وضعف مهنية القطاع والتدبير التقليدي للمقاولات وانتشار النقل غير النظامي وشيخوخة الأسطول.

وأصبح اليوم موضوع النقل الطرقي حجر الأساس في كل القضايا المتعلقة بالأمن والتعاون والشراكة والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والسياسية. مما يؤدي إلى الحاجة الملحة إلى تطوير قدرات خدماته على مستوى الجودة والسلامة الطرقية والتكلفة.

لذلك، قامت الوزارة، باتفاق مع المهنيين، بتحديد المحاور الكبرى للإصلاح وخارطة الطريق الرامية إلى تنمية الاستثمار في القطاع، وتحسين جودة الخدمات والسلامة الطرقية.

وتتمثل أهداف خارطة الطريق فيما يلي:

- إصلاح الترسانة القانونية المنظمة للقطاع
- تكوين العنصر البشري والترقية الاجتماعية
- استبدل نظام الترخيص بنظام دفاتر التحملات
- تعزيز التعاون الثنائي في مجال النقل البري الدولي

ووعيا منها بضرورة حل اشكالية حوادث السير ببلادنا، قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بوضع استراتيجية وطنية في مجال السلامة الطرقية دائمة ومحددة ومتجانسة يتم من خلالها تعبأة كافة المعنيين بهذه الإشكالية.

وانطلاقا من هذه الاستراتيجية، تم إعداد وتنفيذ مخططات مندمجة ومستعجلة في هذا المجال بهدف الاستمرار في خفض عدد ضحايا حوادث السير. وترتكز هذه المخططات على الحد من السلوكيات الغير المسؤولة باعتماد عقوبات زجرية والقيام بحملات تحسيسية في مجال التربية الطرقية. كما تتضمن أيضا مشاريع للتطوير البنيات التحتية الطرقية وتقديم المساعدة الطبية لضحايا حوادث السير.

وتعتمد أيضا هذه المخططات على نهج جديد للتعاون مع جمعيات المجتمع المدني من خلال عقود تهدف إلى دمج برامج للتربية الطرقية وطرق تمويلها.

2. مسؤول البرنامج

- مدير النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الطرق؛
- اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير؛
- المركز الوطني للتجارب والمصادقة؛
- المركز الوطني للدراسات الطرقية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.411: تحسين السلامة الطرقية

المؤشر 1.1.411 : تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-1,56	-5,44	6-	7-	5-	50-	2026

- **توضيحات منهجية**

يبين هذا المؤشر نسبة تطور عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة على الطرقات في سنة معينة مقارنة مع السنة المرجعية (2016).

- **مصادر المعطيات**

- بنك المعطيات الخاص بحوادث السير (المركز الوطني للدراسات الطرقية CNER)؛
- بنك المعطيات الخاص بالعربات لدى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- يعد تعدد المتدخلين العائق الرئيسي أمام حساب هذا المؤشر.

- **تعليق**

كجزء من التنفيذ الشامل للاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026، تم نشر القانون الذي يتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية في الجريدة الرسمية رقم 6655 الصادرة في 12 مارس 2018.

وسيتم ضمان تحقيق أهداف هذا المؤشر من قبل الوكالة بمجرد تنصيبها.

الهدف 2.411: الرفع من مستوى الخدمات المقدمة

المؤشر 1.2.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	20	17	15	15	15	10	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالمدة الزمنية المتوسطة الفاصلة بين النجاح في امتحان الحصول على رخصة السياقة وصدور هذه الرخصة.

- **مصادر المعطيات**

- منظومة المعلومات لدى شركة " السياقة كارد."

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتدخل في هذه العملية كل من مراكز تسجيل العربات التي تقوم بإدخال المعطيات المتعلقة بصاحب الرخصة والمصالح المركزية التي تقوم بالمصادقة عليها بالإضافة إلى الشركة صاحبة الامتياز التي تقوم بطبع هذه الرخص.

- **تعليق**

من أجل الحد من حوادث السير تم وضع أحكام جديدة للحصول على رخصة السياقة. حيث قررت الوزارة بهذا الشأن فرض عقد بين مدارس تعليم السياقة والمرشحين الذين يتقدمون بطلب للحصول على رخصة قيادة، لمدة ستة أشهر، تم نشر شروطها في الجريدة الرسمية الصادرة في 7 يونيو 2018.

المؤشر 2.2.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	25	22	20	20	20	15	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالمدة الزمنية المتوسطة الفاصلة بين دفع ملف الحصول على البطاقة الرمادية وصدور هذه البطاقة.

- **مصادر المعطيات**

- منظومة المعلومات لدى شركة " السياقة كارد."

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتدخل في هذه العملية كل من مراكز تسجيل العربات التي تقوم بإدخال المعطيات المتعلقة بصاحب البطاقة والمصالح المركزية التي تقوم بالمصادقة عليها بالإضافة إلى الشركة صاحبة الامتياز التي تقوم بطبع هذه البطاقة.

- **تعليق**

ساهمت الإجراءات المتخذة لرقمنة البطاقات الرمادية من الحد في التأخير في تسليم البطائق بشكل ملموس.

الهدف 3.411: تحسين حالة حظيرة عربات النقل الطرقي

المؤشر 1.3.411 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للبضائع

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
سنة	11	10	9	8	8	7	2021

- **توضيحات منهجية**

السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للبضائع التي يتم استغلالها.

- **مصادر المعطيات**

- قاعدة البينات المتوفرة لدى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحديد نسبة هذا المؤشر رهين بإقبال المستفدين و إستيفائهم لشروط المحددة للحصول على منحة التجديد.

- **تعليق**

لقد مكنت المادة 8 من قانون المالية لعام 2014، وتمديدها، بتقديم منحة تجديد لمركبات نقل البضائع، من تقليص متوسط عمر المركبات بشكل كبير. وقد قرر مواصلة برنامج تجديد الأسطول النقل الطرقي في للفترة 2018-2020 وذلك بموجب الفصل 11 مكرر من قانون المالية لسنة 2018.

المؤشر 2.3.411 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للمسافرين

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
سنة	14	12	11	10	9	8	2021

- **توضيحات منهجية**

السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للمسافرين التي يتم استغلالها.

- **مصادر المعطيات**

- قاعدة البينات المتوفرة لدى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحديد نسبة هذا المؤشر رهين بإقبال المستفدين و إستيفائهم لشروط المحددة للحصول على منحة التجديد.

- **تعليق**

لقد مكنت المادة 5 من قانون المالية لعام 2014، وتمديدها، تقديم منحة تجديد لمركبات النقل الطرقي للمسافرين، من تقليص متوسط عمر المركبات بشكل كبير.وقد قرر مواصلة برنامج تجديد الأسطول النقل الطرقي في للفترة 2018-2020 وذلك بموجب الفصل 11 مكرر من قاننون المالية لسنة 2018.

برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج " الملاحة التجارية" إلى تحديد الدعامات الأساسية لاستراتيجية تنمية قطاع النقل البحري وذلك عبر تفعيل العديد من المقترحات وتنفيذ توصيات مؤسساتية وتنظيمية وتفعيلية. وفي هذا الصدد، ومن أجل الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع العديد من الشركاء، تسعى بلادنا الى تعزيز موقعها كقاعدة جهوية في مجالات الصناعية والتجارية واللوجستيك.

وعلاوة على ذلك، يعتبر القطاع عنصرا اساسيا في تدعيم موقع المغرب على صعيد السوق الدولية من حيث القدرة التي يوفرها والأسواق التي يتم ربطها واحترام الآجال المتعاقد عليها وكذا جودة الخدمات الممنوحة بالموانئ الوطنية.

وبغية استعادة الأسطول الوطني لتنافسيته وديمومته، شرعت الوزارة في تحديد استراتيجية جديدة خاصة بقطاع النقل البحري وتطوير اللواء الوطني بشراكة مع مختلف المتدخلين في هذا القطاع. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول المحاور التالية:

- تعزيز دور المغرب كبلد بحري وميناءي قوي في المنطقة المتوسطية الغربية؛
- خلق صناعة بحرية ولواء مغربي قادر على القيام بدوره الاقتصادي والاستراتيجي، يكون قويا، تنافسيا، ذا مردودية عالية ومستديما؛
- خلق الشروط الإيجابية لتمكين النقل البحري تحت اللواء المغربي من أن يكون أكثر جاذبية بالنسبة لأرباب النقل البحري الدولي.

وفي إطار الالتزامات الدولية لبلادنا في ميدان سلامة النقل البحري، يمكن مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة السلطات المغربية من ضمان متابعة الملاحة التجارية على مستوى مضيق جبل طارق، كما يقوم هذا المركز بتنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري بالمنطقة.

وفي سياق متصل، قامت بلادنا بوضع مركز وطني للمعطيات والذي يشكل منظومة لتحديد وتعقب السفن عن بعد معتمدا في ذلك على المعطيات الصادرة عن الأقمار الاصطناعية، وذلك تطبيقا لبنود الاتفاقية الدولية لحماية الحياة البشرية في البحر واحتراما تعهداتها كبلد ساحلي وكذا استجابة منها لمتطلبات المنظمة البحرية الدولية.

2. مسؤول البرنامج

- مديرة الملاحة التجارية.

3. المتدخلين في القيادة

- مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.412: ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية

المؤشر 1.1.412 : تطور معدل السفن التجارية الأجنبية المفتشة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	14	14,30	15	15,50	16	18	2025

- **توضيحات منهجية**

يعادل هذا المؤشر النسبة التي تسجل فيما يخص عدد عمليات التفتيش التي يتم القيام بها على متن السفن التجارية الحاملة للعلم الاجنبي خلال سنة تقويمية معينة من قبل مصالح الملاحة التجارية من العدد الاجمالي للسفن التجارية الأجنبية التي رست خلال تلك السنة بالموانئ المغربية.

ويوفر هذا المؤشر المعلومات التي توضح لنا معدل السفن التي تم تفتيشها من قبل المغرب لقياس مساهمة هذا الاخير في احترام وتطبيق المعايير الدولية في مياهه البحرية وموانئه.

- **مصادر المعطيات**

- تقارير التفتيش التي تقوم بإعدادها مصالح الملاحة التجارية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن العدد الإجمالي لرسو السفن الأجنبية يشمل أيضا الموانئ التي لا توجد فيها تمثيلية لمديرية الملاحة التجارية.

وعليه، فإنه في حالة ارتفاع عدد السفن الأجنبية بهذه الموانئ في ظل تبات او ارتفاع طفيف لعدد عمليات التفتيش التي تقوم بها هذه المصالح، فإن هذا المؤشر سيميل للانخفاض.

- **تعليق**

يمكن للمنظمات التي تعترف بها الإدارة أن تقوم بمراقبة السفن التجارية في إطار التراخيص الممنوحة لها.

المؤشر 2.1.412 : عدد السفن التجارية الوطنية المفتشة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1 704	1 900	2 000	2 300	2 460	2 460	2021

- **توضيحات منهجية**

يقابل هذا المؤشر مجموع عدد المعاينات المختلفة للسلامة التي تقوم بها المصالح الخارجية للسفن الحاملة للعلم الوطني (معاينة استخدام السفينة، معاينة المغادرة، المعاينة الاستثنائية او المعاينة المضادة)

- **مصادر المعطيات**

- تقارير التفتيش التي تقوم بإعدادها مصالح الملاحة التجارية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هناك بعض المعاينات تقتضيها ظروف خارجية مثل تسجيل سفن جديدة؛ أما فيما يخص عمليات معاينات استخدام السفن او وقوع حوادث فهي تستدعي القيام بالمعاينات الاستثنائية أو بالمعاينات المضادة

- **تعليق**

سيمكن هذا المؤشر الوزارة من قياس الجهود التي تقوم بها مديرية الملاحة التجارية لمراقبة جودة السفن التجارية وسفن الترفيه الحاملة للعلم الوطني والتأكد من مطابقتها للمعايير التقنية والقانونية في مجال السلامة والامن البحريين، ومكافحة تلوث الوسط البحري.

الهدف 2.412: تحسين مراقبة الملاحة البحرية

المؤشر 1.2.412 : : تطور عدد العمليات المشتركة للبحث والإنقاذ

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	118	140	130	110	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

عدد السفن والقوارب المتواجد على متنها أفراد يطلبون المساعدة والذين يتم استقبال أو اعتراض طلباتهم بواسطة جهاز الهاتف أو الراديو(VHF) في منطقة مضيق جبل طارق.

- **مصادر المعطيات**

- مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تطور المؤشر يضل رهينا لحدوث حوادث تتطلب التدخل من أجل تقديم المساعدة وكذا قيام المعنيين بالأمر بإصدار إشارة لطلب هذه المساعدة.

- **تعليق**

طبقا لمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية، يؤمن مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة بكيفية مستمرة خلال ساعات اليوم وطوال ايام الأسبوع تقديم خدماته المرتبطة بمراقبة حركة السفن كما يسهر على سلامة الملاحة البحرية بمنطقة جبل طارق. ويعمل على حسين خدمات المركز الذي يظل رهين جاهزية المعدات والآليات المستعملة في عمليات المراقبة وكذا توسيع مناطق تغطيته.

المؤشر 2.2.412 : تطور عدد المخالفات لقواعد حركة السفن التجارية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	16	14	13	12	10	10	2021

- **توضيحات منهجية**

عدد مخالفات قواعد حركة النقل البحري من طرف السفن ذات الحمولة الاجمالية التي تفوق 300 طن على اختلاف أنواعها (سفن التجارة والصيد والترفيه) بمضيق جبل طارق طبقا لمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية.

- **مصادر المعطيات**

- مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تطور المؤشر يظل رهينا بحدوث مخالفات قواعد حركة السفن التجارية وكذا السفن ذات الحمولة الاجمالية التي تفوق أكثر من 300 طن مما يحول دون إمكانية التنبؤ بتوقعاته في المستقبل.

- **تعليق**

تحسين خدمات المركز يظل رهينا بجاهزية المعدات والآليات المستعملة في عمليات المراقبة وكذا بتوسيع مناطق تغطيته.

برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج "القيادة والتوجيه" إلى تجميع وتنشيط جميع مهمات الدعم لمختلف برامج الوزارة وضمان حكامة التنمية المستدامة القادرة على بناء وتنزيل السياسات الوطنية الطموحة المتعلقة بالتجهيز والنقل واللوجستيك. كما أنه يوفر الدعم الجيد للموظفين بما يتماشى مع مهامهم في إطار الاستخدام الفعال والتشاركي للموارد.

كما تهدف استراتيجية البرنامج إلى التأسيس للحكامة الجيدة داخل الوزارة وترشيد تدخلاتها، وذلك بالبحث عن تحسين الكفاءة فيما يتعلق بالتدبير الداخلي واستخدام الموارد التي تتوفر عليها الوزارة ومواكبة تنفيذ برامجها. وهكذا، ينعكس تفعيل تلك الاستراتيجية على أرض الواقع عبر الإجراءات التالية:

- الاستراتيجية:
  - الحرص على انسجام استراتيجية الوزارة مع البرنامج الحكومي؛
  - تعبأة القيادات بالوزارة وذلك عبر مواصلة اعتماد المقاربة التدبيرية للتطور؛
  - إنجاز دراسات ذات طابع استراتيجي في مجالات تدخل الوزارة.
- الموارد البشرية:
  - وضع سياسة لتدبير الموارد البشرية قائمة على الملائمة الكمية والكيفية للشغل؛
  - تطوير آليات حديثة لتدبير الموارد البشرية؛
  - إنجاز برامج تكوين ودورات تدريبية لفائدة موظفي الوزارة؛
  - دعم الأعمال الاجتماعية للوزارة.
- أنظمة المعلوميات:
  - تطوير أنظمة المعلوميات للاستجابة لحاجيات المعبر عنها؛
  - ضمان استمرارية وجودة خدمات أنظمة المعلوميات الوزارة.
- الشؤون القانونية والتنظيمية:
  - لتدبير بكيفية فعالة للمنازعات التي تكون الوزارة طرفا فيها؛
  - الحفاظ على حقوق الشركاء.
- الشؤون التقنية والعلاقات مع المهنة:
  - تطوير الهندسة ومقاولة البناء والأشغال العمومية؛
  - إعادة هيكلة أنظمة تكييف وتصنيف مقاولات ومختبرات الأشغال العمومية ومكاتب الدراسات؛
  - تحيين نظام مراجعة أثمان صفقات الأشغال؛
  - تأهيل المواصفات والتنظيمات التقنية ذات الصلة بقطاع الأشغال العمومية؛
  - إحداث أقطاب صناعية متكاملة من أجل تثمين مواد البناء والأشغال العمومية؛
  - إصلاح نظام تدبير استغلال المقالع؛
  - تحسين نظام الوقاية وتدبير الأزمات.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الشؤون الإدارية والقانونية؛
- مديرية الشؤون التقنية والعلاقة مع المهنة؛
- مديرية التجهيزات العامة؛
- مديرية أنظمة المعلوميات.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.420: تعزيز المهارات بطريقة عادلة

المؤشر 1.1.420 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس		%	64	41	65	70	75	**100**	**2025**
المؤشرات القطاعية	نسبة النساء المستفيدات من التكوين	%	76	50	65	70	75	**100**	**2025**
	نسبة الرجال المستفيدين من التكوين	%	59	38	68	70	75	**100**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

يتعلق المؤشر العام بمعدل المستفيدين (نساء و رجال) من التكوين في سنة معنية. يحتسب هذا المؤشر كحاصل العلاقة التالية:

$$\frac{\text{عدد المستفيدين(نساء و رجال) من التكوين في سنة معنية}}{\text{مجموع الموظفين}} * 100$$

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يقيس هذا المؤشر درجة المساواة في توزيع الإعتمادات المخصصة للتكوين بين الرجال والنساء في الوزارة. ومع ذلك، لا يشير إلى الجهد الفعلي للتكوين لأن مخطط التكوين المستمر للوزارة يتكون أساسًا من دورات تكوينية طويلة الأمد.

- **تعليق**

إدراكا منها لأهمية التكوين المستمر في تعزيز وتحديث مهارات الموظفين، تقوم الوزارة بتطوير خططها التكوينية لتتماشى مع الاحتياجات الحقيقية لتطوير المهارات وبالتالي دعم تنفيذ استراتيجية قطاع التكوين المهني.

الهدف 2.420: الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال الأنظمة المعلوماتية

المؤشر 1.2.420 : نسبة تقدم وضع المخطط المديري للمعلوميات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	65	52	60	80	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة تقدم وضع المخطط المديري للمعلوميات كحاصل العلاقة التالية:

$$\frac{\text{عدد العمليات المنجزة منذ الشروع في تنفيذ المخطط}}{\text{عدد العمليات المبرمجة في المخطط}} * 100$$

- **مصادر المعطيات**

- مديرية أنظمة المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

رغم الأهمية التي يكتسيها هذا المؤشر في تتبع إنجاز المخطط المديري للمعلوميات والذي يتم وضعه على أساس الحاجيات المعبر عنها من طرف كافة المصالح التابعة للوزارة، إلا أنه لا يعكس المجهودات المبذولة في إطار إنجاز العمليات الاعتيادية التي تقوم بها مديرية أنظمة المعلوميات وكذا عمليات الاستغلال .

كما تطور هذا المؤشر رهين توفر الاعتمادات المالية المخصصة للعمليات المبرمجة في المخطط المديري للمعلوميات.

- **تعليق**

يتوقع في إطار المخطط المديري للمعلوميات إنجاز 89 مشروع، منها 54 مشروع لتطوير أنظمة معلوماتية و35 لإنجاز البنيات التحتية والشبكات المعلوماتية.

الهدف 3.420: تنفيذ الأحكام

المؤشر 1.3.420 : نسبة تنفيذ الاحكام القضائية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	56	73	85	90	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم توجيه جميع الاستدعاءات المتعلقة بقضايا المنازعات التي تكون الوزارة طرفا فيها إما مدعية أو مدعى عليها إلى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء عن طريق مكتب الضبط المركزي مقابل وصل بالاستلام (شهادة التسليم).

يجب على المصالح المختصة بالمنازعات بهذه الوزارة تقديم عناصر الجواب إما مباشرة أو عن طريق محامي ينتدب لهذا الغرض أو عن طريق الوكالة القضائية للمملكة داخل الآجال القانونية أو تلك التي تحددها المحاكم في الاستدعاءات والتوجيهات الصادرة عنها.

يبدأ سريان أجال تقديم الجواب ابتداء من تاريخ التوصل بالاستدعاء أو التوجيه تحت طائلة ترتيب الآثار القانونية عند فوات الآجل المضروب.

ويجدر بالذكر بأن مجموع حاجيات الوزارة من الإعتمادات الضرورية لتنفيذ الأحكام القضائية قد تم حصرها سنة 2016 في 4800 مليون درهم.

- **مصادر المعطيات**

- قسم المنازعات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن مديرية الشؤون الادارية والقانونية صاحبة الاختصاص الأصيل في تتبع قضايا المنازعات، وبذلك فهي تكون مضطرة لطلب عناصر الجواب من مصالحها الخارجية المعنية بالنزاع. ويعتبر تأخر هذه المصالح في موافاة مديرية الشؤون الادارية والقانونية بعناصر الجواب أهم عائق يؤثر سلبا على احترام الآجلات المحددة من طرف المحاكم وهو ما يمثل أهم إكراه أمام هذا المؤشر.

- **تعليق**

تولي الوزارة اهتماما خاصا لتنفيذ الأحكام، وقد بذلت جهودا كبيرة في تنفيذ الأحكام التي صدرت في حقها وذلك في جدول زمني متضافر ودقيق.

برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج "دعم الاستراتيجيات القطاعية" إلى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية المنجزة من طرف المؤسسات والشركات العمومية التابعة للوزارة، حيث يتم تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الاستثمار والتسيير للوزارة يتم تحويلها لفائدة هذه المؤسسات كإعانات للتجهيز أو كزيادة في رأس المال.

كما تمثل هذه الاعتمادات التزامات الدولة المحددة في العقود والاتفاقيات التي توقعها في إطار تفعيل الاستراتيجيات القطاعية في مجالات النقل والبنيات التحتية واللوجستيك، ويتعلق الأمر ب:

- العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية؛
- العقد البرنامج بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب؛
- العقود الموقعة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية؛
- العقود المتعلقة ببناء المركب المينائي الناظور غرب المتوسط؛
- الربط السككي لكل من ميناء الناظور غرب المتوسط و ميناء آسفي؛
- الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل.

3. المتدخلين فى القيادة

- المكتب الوطني للسكك الحديدية؛
- الشركة الوطنية للطرق السيارة؛
- مديرية الطرق؛
- الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية؛
- شركة الناضور غرب المتوسط؛
- مديرية الموانئ والملك العمومي البحري.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 21 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	2 024	415	2 439	39,04
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	806	425	1 231	19,7
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	1 773	805	2 578	41,26
المجموع	**4 603**	**1 645**	**6 248**	**100**

- جدول 22 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	966	656	1 622	25,96
المصالح اللاممركزة	3 637	989	4 626	74,04
المجموع	**4 603**	**1 645**	**6 248**	**100**

- جدول 23 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	322	88	410	8,86
جهة الشرق	314	86	400	8,65
جهة فاس - مكناس	469	127	596	12,88
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	355	96	451	9,75
جهة بني ملال - خنيفرة	233	63	296	6,4
جهة الدار البيضاء- سطات	632	172	804	17,38
جهة مراكش - آسفي	344	93	437	9,45
جهة درعة - تافيلالت	165	45	210	4,54
جهة سوس - ماسة	285	77	362	7,83
جهة كلميم - واد نون	122	33	155	3,35
جهة العيون -الساقية الحمراء	319	87	406	8,78
جهة الداخلة - واد الذهب	78	21	99	2,14
المجموع	3 638	988	4 626	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 24 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	715 068 943	0
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	47 467 185	410
عمليات الإدماج	5 827 038	17
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	433 750	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	51 203 082	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	819 999 998	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	819 999 998	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 408 : برنامج الطرق

- **مشروع 1 : دعم المهام**
- **مشروع 2 : توسيع وتهيئة الشبكة الطرقية**

تمثل الشبكة المصنفة ثلث الشبكة الوطنية المعبدة وتدعم حوالي 80٪ من حركة المرور (دون احتساب الطرق السيارة). وفي إطار تنفذ البرنامج الخاص بتطوير الشبكة الطرقية الذي يهدف إلى الرفع من التأهيل الترابي وربط المناطق الحيوية بشبكة الطرق السيارة والسريعة، تجدر الإشارة إلى أن الشطر الأول من هذا البرنامج (2017-2021) يستهدف خطًا إجماليًا يبلغ 3500 كيلومتر (بمعدل 700 كيلومتر في السنة) وتحسين مستوى الخدمة في 100 منشئة فنية وسيتطلب ميزانية تبلغ حوالي 8.750 مليون درهم على مدى 5 سنوات (750 مليون درهم سنوياً) للمقاطع الطرقية ومليار درهم للمنشآت الفنية (200 مليون درهم سنوياً). كما يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق السحب بين الميزانية العامة وصندوق الخاص بالطرق والجهات المانحة.

كما يعتبر برنامج الطرق السريعة من أهم المشاريع المهيكلة وذو قيمة اقتصادية واجتماعية عالية، حيت يهدف الى إنشاء بنية تحتية تربط بين شبكة الطرق السيارة وبقية شبكة الطرق ويساهم بشكل فعال في مواكبة التنمية الاقتصادية للجهات.

ويوجد في طور الإنجاز حاليا كل من الطرق السريعة التالية: الطريق السريعة الرابطة بين تزنيت والعيون، الطريق السريعة الرابطة بين تازة والحسيمة والطريق السريعة الرابطة بين بركان والسعيدية. وقد خصص قانون المالية 2019 ما مجموعه 1.671 مليون درهم من الميزانية العامة لهذا البرنامج.

- **مشروع 3 : صيانة وحفظ الرصيد الطرقي**

تساهم عمليات صيانة الطرق بشكل كبير في الحفاظ على الرصيد الطرقي الذي تقدر قيمته بأكثر من 200 مليار درهم. وتتزايد متطلبات الصيانة بدرجة كبيرة بفعل التأثر بعوامل التغيرات المناخية وشيخوخة الرصيد الطرقي؛ زيادة على تدهور الشبكة المتأثرة بالزيادة في حجم حركة المرور خاصة بفعل مركبات البضائع الثقيلة.

وقد تم تخصيص ما مجموعه 1.100 مليون درهم للصيانة وحفظ هذا الرصيد برسم السنة المالية 2019، تتحملها الميزانية العامة للاستثمار للوزارة وميزانية الصندوق الخاص بالطرق. وتخص هذه العمليات تقوية القارعة على طول 500 كلم وتكسية القارعة على طول 500 كلم وتوسيع القارعة على طول 300 كلم وكذا الشروع في إصلاح وترميم أو إعادة بناء 50 منشأة فنية.

- **مشروع 4 : التهيئات المتعلقة بالسلامة الطرقية**
- **مشروع 5 : دراسات وأبحاث**
- **مشروع 6 : دراسات**
- **مشروع 7 : صيانة وحفظ التراث الوطني**

- **مشروع 8 : استغلال وسلامة الطرق**
- **مشروع 9 : المآرب و المعامل**
- **مشروع 10 : دراسات متعلقة بالأشغال الطرقية**
- **مشروع 11 : برنامج الطرق بالعالم القروي**
- **مشروع 12 : تمويل طرقي**
- **مشروع 13 : نزع الملكية واقتناءات عقارية**

تبلغ اعتمادات نزع الملكية في قطاع الطرق برسم سنة 2019 ما مجموعه 350 مليون درهم.

- **مشروع 14 : تجهيز المصالح**
- **مشروع 15 : تجهيز**
- **مشروع 16 : تكيف التراث**

برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري

- **مشروع 1 : ميناء الداخلة**

بلغت اعتمادات قانون المالية لسنة 2019 الممنوحة لبناء ميناء الداخلة الأطلسي 500 مليون درهم من الميزانية العامة. ويتعلق هذا المشروع، الذي تقدر تكلفته الإجمالية ب 9.600 مليون درهم، ببناء منشئات الحماية ورصيف تجاري ورصيف لصيد ورصيف بترولي وحوض لبناء السفن.

- **مشروع 2 : الميناء الطاقي الجرف الأصفر**

بلغت اعتمادات قانون المالية لسنة 2019 الممنوحة لبناء ميناء الجرف الاصفر 20 مليون درهم من الميزانية العامة. ويهدف هذا المشروع، الذي تقدر تكلفته الإجمالية ب 4.420 مليون درهم، على تلبية حاجيات المملكة الطاقية، لا سيما الغاز الطبيعي المسال، والرفع من الطاقة الاستيعابية للميناء لجعلها قادرة على اغتنام الفرص المستقبلية (الطاقة والتصنيع، ...).

- **مشروع 3 : توسيع وتهيئة الموانئ**
- **مشروع 4 : صيانة وحفظ الرصيد الميناني والبحري**
- **مشروع 5 : الاستغلال والسلامة المينائية**

تبلغ تكاليف الاستغلال المنائي لسنة المالية 2019 ما مجموعه 164 مليون درهم من الميزانية العامة. وتتعلق هذه النفقات بعمليات السلامة المينائية ودراسات الجرف والجيوتقنية، واقتناء المعدات والآلات المينائية.

- **مشروع 6 : دراسات**
- **مشروع 7 : دراسات وأبحاث**
- **مشروع 8 : دعم المهام**
- **مشروع 9 : دراسات وأشغال**

برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية

- **مشروع 1 : دراسات عامة**
- **مشروع 2 : دعم المهام**
- **مشروع 3 : تكيف التراث الاداري**
- **مشروع 4 : سلامة الطرق**
- **مشروع 5 : نظام رخصة السياقة والورقة الرمادية الإلكترونية**

في إطار الأنشطة المتعلقة برخص السياقة قامت المصالح المختصة إلى غاية شهر غشت من سنة 2017 بتسليم 270.500 رخصة سياقة جديدةو107.300 عملية تبديل أو طلب نظير رخص السياقة. وعلى مستوى ترقيم السيارات، قامت المصالح المختصة فنفس الفترة بإنجاز 186.000 عملية ترقيم.

وتقدر متطلبات الاستثمار لسنة 2019 الخاصة بهذا البرنامج حولي 170 مليون درهم لتغطية هذه الأنشطة.

- **مشروع 6 : تهيئة مراكز تسجيل السيارات**

برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية

- **مشروع 1 : دعم المهام**
- **مشروع 2 : مراقبة وسلامة الملاحة البحرية**

في إطار مهامها الخاصة بالمراقبة وسلامة الملاحة البحرية، أنشأت الوزارة مركزًا للمراقبة وتتبع الملاحة البحرية لمضيق جبل طارق ومركزا لتنسيق الإنقاذ البحري في بوزنيقة، مسؤول عن إطلاق وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ في البحر لمنطقة شمال غرب إفريقيا بأكملها وفقاً لأحكام الإنقاذ العالمية للمنظمة البحرية الدولية بالقارة الأفريقية، بالإضافة إلى شبكة وطنية مؤلفة من 14 محطة على طول الساحل المغربي لتعرف التلقائي لسفن، مجهزة بقاعدة بيانات لتتبع السفن التي تحمل بضائع خطرة. وقد خصص قانون المالية لسنة 2019 مبلغ 22.4 مليون درهم لتمويل هذه الأنشطة.

- **مشروع 3 : إعانة في إطار التكوين البحري**

يعد المعهد العالي للدراسات البحرية المؤسسة الحكومية الوحيدة لتدريب ضباط البحرية التجارية في المغرب. وسيتم تحويل مبلغ 10 مليون من الميزانية العامة للوزارة للمعهد لدعم أنشطته برسم السنة المالية 2019.

- **مشروع 4 : دراسات وأبحاث**
- **مشروع 5 : إدخال المعلوميات**
- **مشروع 6 : بناء وتجهيز وتهيئة**
- **مشروع 7 : السلامة والأمن البحريين**

برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه

- **مشروع 1 : تكوين**

تمت برمجة مبلغ400 مليون درهم كاعتمادات مخصصة للمتأخرات الأحكام القضائية الصادرة ضد الوزارة برسم مزانية2019.

- **مشروع 2 : أنظمة المعلومات**

في إطار تطوير أنظمة المعلوماتية للوزارة، سيتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات، وهي:

- تنفيذ المخطط المديري للمعلوميات؛
- تطوير وإدخال تكنولوجيات جديدة؛
- اقتناء معدات معلوماتية (أجهزة الكمبيوتر، طابعات، الفاكس...)؛
- اقتناء تراخيص البرامج المعلوماتية.

وقد خصص غلاف مالي قدره 20.6 مليون درهم لهذه العمليات برسم سنة 2019.

- **مشروع 3 : بنايات إدارية**

خصص برسم ميزانية 2019 ما قدره 35.6 مليون درهم لبناء وصيانة البنايات الإدارية للوزارة.

- **مشروع 4 : إعانات**
- **مشروع 5 : التحقيقات والتحاليل حول الحوادث**
- **مشروع 6 : دراسات وأبحاث**
- **مشروع 7 : دراسات**
- **مشروع 8 : دعم المهام**

برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية

- **مشروع 1 : الربط السككي لميناء آسفي**

بموجب قانون المالية لعام 2019، تم رصد 50 مليون درهم لمشروع ربط ميناء آسفي.

- **مشروع 2 : الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط**

بموجب قانون المالية لعام 2019، تم رصد 300 مليون درهم لمشروع الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط.

- **مشروع 3 : الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط**

خصص لمشروع إنجاز الطريق السيار الرابط بين كرسيف والناضور ما مجموعه 600 مليون درهم برسم سنة 2019.

- **مشروع 4 : المساهمة في نفقات التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية**
- **مشروع 5 : دفع في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية**

بغية إعطاء دفعة جديدة للدينامية التي يعرفها قطاع اللوجستيك، قامت الوزارة بمجهودات كبيرة لتعزيز تنمية القطاع، سواء من حيث رفع مستوى الإطار القانوني المنظم للأنشطة اللوجستيكية وكذلك تطوير المناطق اللوجستيكية بمختلف المناطق المغربية.

وفي هذا الصدد، خصص ما مجموعه 68.4 مليون درهم برسم السنة المالية 2019 لدعم الوكالة في تنفيذ الإجراءات والمشاريع اللوجستيكية وإنشاء إطار ملائم لديناميكية سوقية متماسكة، لا سيما عن طريق تشجيع تطوير العقارات اللوجستيكية التي تلبي احتياجات فاعلي القطاع، ووضع إطار تنظيمي فعال وتسجيع التكوين في مجال الخدمات اللوجستيكية.

- **مشروع 6 : دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية**

بموجب قانون المالية لعام 2019، تم رصد ما مجموعه 497 مليون درهم كزيادة في راس المال المكتب الوطني للسكك الحديدية.

- **مشروع 7 : دفع في إطار الميناء الجديد الناظور غرب متوسط**

قرر المغرب إنشاء منطقة لوجستيكية صناعية ومينائية متكاملة على شاطئ البحر المتوسط من الشرق، أطلق عليها اسم "الناظور غرب المتوسط" والتي ستسمح بجذب جزء من الأنشطة البحرية الدولية.

الشق المينائي لهذا المشروع، الذي بدأت الأشغال به سنة 2016، يتكون من ميناء بالمياه العميقة ذو قدرة استيعابية كبيرة، قطب طاقي خاص لمعالجة وتكييف وتخزين الهيدروكربونات والمنتجات البترولية المشتقة والفحم.

وقد رصد مبلغ قدره 320 مليون درهم لهذا المشروع برسم السنة المالية ل 2019.